

Distr.: General  
25 October 2005  
Arabic  
Original: English



## بيان موجز أعده الأمين العام بشأن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وبشأن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل

### إضافة

عملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، يقدم الأمين العام البيان الموجز التالي.

ترد قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن في الوثائق S/2005/15 المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ و S/2005/15/Add.20 المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ و S/2005/15/Add.21 المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ و S/2005/15/Add.27 المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و S/2005/15/Add.29 المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ و S/2005/15/Add.36 المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ و S/2005/15/Add.37 المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وخلال الأسبوع المنتهي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، اتخذ مجلس الأمن إجراءات بشأن البنود التالية:

### التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال الحفاظ على السلام والأمن الدوليين

اجتمع مجلس الأمن للنظر في هذا البند في جلسته ٥٢٨٢ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر 2005 وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، وكان معروضا عليه رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة (S/2005/638). وقد علقت الجلسة مرة واحدة ثم استؤنفت مرة واحدة.



ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، قام الرئيس، بموافقة المجلس، وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، بتوجيه دعوة إلى كل من السيد أوموتايو ر. أولانيان، الأمين التنفيذي بالنيابة وممثل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيد حميدون على، رئيس لجنة نيويورك التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والسيد فاليري كيريتشينكو، نائب رئيس اللجنة التنفيذية لكونمولث الدول المستقلة؛ والسيد تيري ديفيس، الأمين العام لمجلس أوروبا؛ والسيد يحيى المحمصاني، ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ والسيد مارتن إردمان، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والسياسات الأمنية في منظمة حلف شمال الأطلسي؛ والسيد ألبير رمدين، الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية؛ والسيد مارك برين دي بريشامبو، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلقت الجلسة.

ولدى استئناف الجلسة، وجه الرئيس الانتباه إلى مشروع القرار (S/2005/649) الذي أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وشرع مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار S/2005/649، واعتمده بالإجماع بوصفه القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) (للاطلاع على النص، انظر S/RES/1631 (2005)؛ وسيصدر في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦).

**الحالة في كوت ديفوار** (انظر: S/2002/30/Add.50؛ و S/2003/40/Add.5 و 17 و 19 و 29 و 31 و 45 و 47 و 48؛ و S/2004/20/Add.5 و 8 و 17 و 21 و 31 و 44 و 46 و 50؛ و S/2005/15/Add.4 و 12 و 13 و 16 و 17 و 21 و 24 و 26 و 34 و 40؛ انظر أيضا S/2003/40/Add.44؛ و S/2004/20/Add.12؛ و S/2005/15/Add.11).

واستأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته ٥٢٨٣ و ٥٢٨٨ (مغلقة) المعقودتين على التوالي في ١٨ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي الجلسة ٥٢٨٣، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل كوت ديفوار، بناء على طلبه، إلى المشاركة في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت.

ووجه الرئيس الانتباه إلى مشروع القرار (S/2005/653) الذي أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وشرع مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار S/2005/653، واعتمده بالإجماع بوصفه القرار ١٦٣٢ (٢٠٠٥) (للاطلاع على النص، انظر S/RES/1632 (2005)؛ وسيصدر في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦).

وفي الجلسة ٥٢٨٨، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل كوت ديفوار، بناء على طلبه، إلى المشاركة في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت.

ووجه الرئيس الانتباه إلى مشروع القرار (S/2005/661) الذي أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وشرع مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار S/2005/661، واعتمده بالإجماع بوصفه القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) (للاطلاع على النص، انظر S/RES/1633 (2005)؛ وسيصدر في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦).

المسألة المتعلقة بهايبي (انظر: S/25070/Add.24 و Corr.1 و 34 و 35 و 37 و 38 و 41 و 43 و 46؛ و S/1994/20/Add.1 و 11 و 17 و 25 و 27 و 30 و 38 و 40 و 47؛ و S/1995/40/Add.4 و 16 و 30 و 45؛ و S/1996/15/Add.8 و 25 و 47 و 48؛ و S/1997/40/Add.30 و 47؛ و S/1998/44/Add.12 و 47؛ S/1999/25/Add.47؛ S/2000/40/Add.10؛ S/2004/20/Add.8؛ و 9 و 17 و 36 و 48؛ و S/2005/15/Add.1 و 21 و 22 و 24؛ وانظر أيضا S/22110/Add.39؛ و S/2004/20/Add.47 و S/2005/15/Add.20).

استأنف مجلس الأمن نظره في البند في جلسته ٥٢٨٤ و ٥٢٨٥ المعقودتين في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي الجلسة ٥٢٨٤، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل هايبي، بطلب منه، إلى المشاركة في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت.

وفي الجلسة ٥٢٨٥، كان معروضا على الأعضاء تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايبي (S/2005/631). وأعلن الرئيس أنه قد أُذن له، عقب المشاورات التي أجراها المجلس، بأن يدلي ببيان باسم المجلس وتلا نص ذلك البيان (للاطلاع على النص، انظر S/PRST/2005/50؛ الذي سيصدر في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦).

اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عملا بالجزأين ألف وباء من المرفق الثاني من القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) (انظر: S/2001/15/Add.37؛ و S/2002/30/Add.10 و 32؛ و S/2003/40/Add.10 و 36؛ و S/2004/20/Add.10 و 36؛ و S/2005/15/Add.9 و 35؛ انظر أيضا: S/1998/44/Add.25؛ و S/1999/25/Add.3 و 5 و 7؛ و S/2000/40/Add.18 و 19 و 30 و 32 و 36 و 45 و 46؛ و S/2001/15/Add.6 و 11 و 16 و 20 و 37 و 46؛ و S/2002/30/Add.2 و 9 و 10 و 19 و 32 و 35؛ و S/2003/40/Add.10 و 28 و 36؛ و S/2004/20/Add.10 و 37؛ و S/2005/15/Add.10 و 36 و 39).

استأنف مجلس الأمن نظره في البند في جلسته ٥٢٨٦ المعقودة (كجلسة خاصة) في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. وفي ختام الجلسة، ووفقا للمادة ٥٥ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، صدر البلاغ التالي عن طريق الأمين العام عوضا عن محضر حربي:

”في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عقد مجلس الأمن، عملا بالجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، جلسته ٥٢٨٦ كجلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. واستمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى إحاطة قدمها السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

”وأجرى أعضاء المجلس تبادلا ببناء للآراء مع السيد غينو وممثلي البلدان المساهمة بقوات المشاركة“.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر: S/2000/40/Add.39 و 44 و 46 و 47 و 50؛ و S/2001/15/Add.11-13 و 34 و 50؛ و S/2002/30/Add.7 و 8 و 10 و 12-15 و 17 و 23 و 24 و 28 و 29 و 37 و 38 و 45 و 50؛ و S/2003/40/Add.2 و 6 و 11 و 15 و 20 و 23 و 28 و 33 و 37 و 41 و 42 و 46 و 49؛ و S/2004/20/Add.2 و 7 و 11 و 12 و 16 و 20 و 25 و 28 و 32 و 37 و 40 و 42 و 46 و 50؛ و S/2005/15/Add.1 و 6 و 7 و 9 و 11 و 15 و 19 و 23 و 28 و 33 و 37؛ وانظر أيضا S/7382 و S/7441 و S/7452 و S/7564 و S/7570 و S/7596 و S/7600 و S/7913 و S/7923 و S/7976 و S/8000 و S/8048 و S/8066 و S/8215 و S/8242 و S/8252 و S/8269 و S/8502 و S/8525 و S/8534 و S/8564 و S/8575 و S/8584 و S/8595 و S/8747 و S/8753 و S/8807 و S/8815 و S/8828 و S/8836 و S/8885 و S/8896 و S/8960 و S/9123 و S/9135 و S/9319 و S/9382 و S/9395 و S/9406 و S/9427 و Corr.1

S/10554 و S/10341 و S/10327 و S/9930 و S/9812 و S/9805 و S/9452 و S/9449 و S/10557 و S/10703 و S/10721 و S/10729 و S/10743 و S/10770/Add.4 و S/10855/Add.15 و 16 و 23 و 24 و 29 و 30 و 33 و 41 و 44 و 50؛ و S/11185/Add.14-16 و 21 و 42/Rev.1 و 47؛ و S/11593/Add.15 و 21 و 29 و 42 و 49؛ و S/11935/Add.2-4 و 12 و 18-21 و 23-26 و 42 و 44 و 45 و 48؛ و S/12269/Add.12 و 13 و 21 و 42 و 43 و 48؛ و S/12520/Add.10 و 11 و 17 و 21 و 37 و 39 و 42 و 47 و 48؛ و S/13033/Add.2 و 9-11 و 16 و 19 و 21 و 23 و 25 و 28 و 29 و 33 و 34 و 47 و 50؛ و S/13737/Add.7 و 8 و 13-18 و 20-22 و 24-26 و 33 و 47 و 50؛ و S/14326/Add.10 و 11 و 20 و 24 و 28 و 29 و 47 و 50؛ و S/14840/Add.1-4 و 8 و 12 و 13 و 15 و 16 و 21-25 و 27 و 30-33 و 37 و 42 و 45 و 48؛ و S/15560/Add.3 و 6 و 7 و 20 و 21 و 29-31 و 37 و 42 و 45 و 47 و 48؛ و S/16270/Add.6-8 و 15 و 20 و 21 و 34 و 35 و 40 و 47؛ و S/16880/Add.8-10 و 15 و 20 و 21 و 36 و 40 و 41 و 46؛ و S/17725/Add.2-4 و 15 و 21 و 28 و 35 و 38 و 43 و 47-49؛ و S/18570/Add.2 و 21 و 30 و 47 و 49-51؛ و S/19420/Add.1-5 و 13 و 15 و 18 و 19 و 22 و Corr.1 و 30 و 48 و 50؛ و S/20370/Add.4-6 و 12 و 16 و 21 و 22 و 26 و 30 و 32 و 34 و 37 و 44 و 46 و 51؛ و S/21100/Add.4 و 10 و 12 و 17 و 20 و 21 و 30 و 39 و 40 و 42 و 44 و 45 و 47-50؛ و S/22110/Add.4 و 12 و 20 و 21 و 30 و 47؛ و S/23370/Add.1 و 4 و 7 و 13 و 21 و 30 و 47 و 50؛ و S/25070/Add.4 و 21 و 30 و 48؛ و S/1994/20/Add.3 و 8 و 10 و 20 و 29 و 47؛ و S/1995/40/Add.4 و 8 و 18 و 19 و 21 و 29 و 47؛ و S/1996/15/Add.4 و 15 و 21 و 30 و 38 و 47؛ و S/1997/40/Add.4 و 9 و 11 و 21 و 30 و 46؛ و S/1998/44/Add.4 و 21 و 26 و 28 و 30 و 47؛ و S/1999/25/Add.3 و 20 و 29 و 46؛ و S/2000/40/Add.4 و 15 و 20 و 21 و 24 و 29 و 47؛ و S/2001/15/Add.5 و 22 و 31 و 48؛ و S/2002/30/Add.4 و 21 و 30 و 50؛ و S/2003/40/Add.4 و 25 و 30 و 40 و 51؛ و S/2004/20/Add.4 و 26 و 30 و 35 و 42 و 50؛ و S/2005/15/Add.3 و 6 و 13 و 16 و 17 و 22-24 و 29).

استأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته ٥٢٨٧ المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وجّه الرئيس، بموافقة المجلس، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دعوة إلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.